



يتم إرسال الأطفال إلى العمل بدلا من المدرسة. وهذا يؤثر بصفة خاصة على الأطفال الفقراء وأولئك الذين ينتمون إلى فئات مهمشة ثقافيا ومحرومة اجتماعيا، ونتيجة لذلك، فإنها تقع وبسهولة ضمن تصنيف حالات عمل الأطفال.

□□□□□□□□ □□□□□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□

قد يضطر الأطفال إلى دعم والديهم في العمل، على سبيل المثال في الحقول وفي مهنهم و/أو في المنزل، وخاصة بالنسبة للفتيات، حيث يعملن على رعاية أشقائهن ويقمن بالواجبات المنزلية، لتصبح هذه الأعمال في بعض الحالات عملهن الرئيسي والوحيد في هذه الحياة، ويتعدى كونه مجرد المساعدة في الأعمال المنزلية كما يفعل كثير من الأطفال. وفي مثل هذه الحالات، يتحمل الأطفال عبء المسؤولية في سن مبكرة، لتصبح أمراً بديها من جيل إلى جيل، وتسهم في قبول الممارسات الاجتماعية الضارة. وفي بعض الحالات، يتبع الأطفال تقليديا خطى والديهم، فعلى سبيل المثال، وفي بعض الأوساط الاجتماعية، تعد مرافقة الأطفال والديهم في العمل أمراً طبيعياً ومقبولاً، وكما وجدوا آبائهم والأجيال التي سبقتهم من قبل، وهم في سن غضة وغير ناضجين جسدياً وعقلياً، وغير مدركين للأخطار، حيث يكون هؤلاء الأطفال أكثر عرضة للعواقب الوخيمة للأعمال الخطرة.

□□□□□□□□ □□□□□□

يتفشى عمل الأطفال بصورة خاصة في العائلات المستضعفة الأسر التي يسمح لها دخلها الشحيح بهامش ضيق للتعامل مع إصابة المعيل أو مرضه أو التعثر الناجم عن الهجران أو الطلاق. كما أن تأثير الأزمات أو الكوارث الطبيعية والتي تؤدي بدورها إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان داخليا أو خارجيا، كالمتضررين جراء الوضع في سوريا على سبيل المثال، تشكل برمتها عوامل رئيسية تدفع بالأطفال إلى سوق العمل، لإعانة أنفسهم، وأشقائهم وعائلاتهم.

وتجدر الإشارة إلى أن البلدان التي استطاعت تخفيض عمل الأطفال بشكل كبير كانت قد تمكنت من معالجة معضلة الفقر بطريقة حاسمة، حيث يمكن للحكومات التصدي بفعالية لمشكلة عمل الأطفال من خلال: () معالجة فقر الأسر ومساعدة الأطفال، () ضمان حصول البالغين على وظائف لائقة بأجر لإعالة أسرهم و() ضمان حصول جميع الأطفال على التعليم العام النوعي والمجاني.

ما هو تأثير عمل الأطفال على الأطفال؟

توفر مرحلة الطفولة للأطفال فرصا هامة للتعلم من العالم من حولهم، حيث يكتسبون ويطورون المهارات التي تمكنهم من تنمية إدراكهم اجتماعيا والمشاركة الكاملة في الحياة الأسرية والمجتمعية. وتعد هذه المرحلة المبكرة من الحياة أمراً بالغ الأهمية في تحديد مسار تطوّرهم المستمر نحو النمو والنضوج. وهنا يخفق الأطفال العاملون في الاستفادة من هذه المرحلة الهامة، حيث يعيق عملهم قدرتهم على ممارسة أنشطة الطفولة ويصبح عقبة في طريق نموهم البدني والعاطفي والاجتماعي. ولأن الأطفال يختلفون عن الكبار في تكوينهم البدني والنفسي، فهم أكثر عرضة للتأثر سلباً أكثر من الكبار بأخطار العمل، كما أنه وبسبب عدم نضوجهم العقلي فهم أقل وعياً بالمخاطر المحتملة في مكان العمل.

فالأطفال العاملون هم أكثر عرضة للخطر في مكان العمل مقارنة مع البالغين بسبب عدم اكتمال نمو أجسامهم. وبالتالي يعانون من حالة صحية سيئة لأن العمل الذي يقومون به يعرضهم لمخاطر الإصابة والمرض. وهذه الآثار قد تكون فورية كالحروق والجروح، أو قد تترك عواقب وخيمة تدوم مدى الحياة، كالعجز الدائم أو الإصابة بمرض الجهاز التنفسي أو فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مما يؤدي في بعض الحالات إلى الموت. فآثار ظروف العمل الخطرة على صحة الأطفال ونمائهم قد تكون مدمرة، فالأعمال الشاقة جسدياً، كحمل أشياء ثقيلة أو الوقوف غير المريح تؤدي إلى تشوهات دائمة أو إلى تعطيل نمو أجسامهم. وهناك أدلة تشير إلى أن الأطفال هم أكثر عرضة من البالغين للأخطار الكيميائية وأن مقاومتهم للأمراض أقل بكثير. وتتفاقم المخاطر والأخطار الصحية بسبب عدم توفر المرافق الصحية والتعليم والسكن والصرف الصحي، وسوء النظافة الشخصية وإتباع نظام غذائي غير ملائم عموماً.

كما أن الأطفال أكثر عرضة من الكبار لمخاطر الإيذاء الجسدي والعاطفي والجنسي، حيث يعانون من أضرار نفسية مدمرة جراء معيشتهم وعملهم في بيئة مهينة ومضطهدة لهم. فالأطفال العاملين يعملون في كثير من الأحيان في بيئات استغلالية وخطرة ومهينة ومعزولة، وغالباً ما يعانون من سوء المعاملة والإساءة والإهمال على يد أرباب عملهم. ونتيجة لذلك، يجدون صعوبة في تكوين العلاقات والارتباط بمشاعر الآخرين، ويواجهون مشاكل التفاعل والتعاون مع

الآخرين وتحقيق المعنى الحقيقي للهوية والانتماء، وبالتالي، يفقدون الثقة وتتكون لديهم مشاعر تدني احترام الذات، وتتفاقم هذه العواقب بشكل حادة لدى الأطفال والفتيات الصغار جداً.

ولا تسنح الفرصة لدى الأطفال العاملين للمشاركة في الأنشطة التي تشكل مكوناً هاماً في نموهم، كاللعب والرياضة والذهاب إلى المدرسة والتنشئة الاجتماعية مع أقرانهم، كما لا يحصلون على المستوى الأساسي من التعليم والمهارات الحياتية اللازمة للعيش والتطور الحياتي، ولا يستفيدون من فرص التفاعل مع الآخرين، والمشاركة بالأنشطة الحياتية والاستمتاع بها، حيث يتم التخلي عن هذه الأنشطة لصالح العمل، ويتم دفع الأطفال نحو مرحلة البلوغ بصورة مبكرة قبل استعدادهم لها، من خلال قيامهم بالأعمال التي تتطلب النضج البدني والعقلي والعاطفي للكبار.

وبالتالي، فإن عمل الأطفال يشكل عائقاً أمام نمو الأطفال وآفاقهم المستقبلية. فجميع الأطفال، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي، يمتلكون الحق بطفولة كاملة وطبيعية، ولهم الحق وكل الحق في الحصول على الحب والتعليم والحماية، ومعرفة وفهم الحقوق الأساسية لهؤلاء الأطفال هي من بين الخطوات الأولى في منع عمل الأطفال وضمان حصول الأطفال على التعليم النوعي والمجاني.

كيف يمكن لمنظمات أصحاب العمل والعمال تقديم المساعدة؟

إذا تمكن الأطفال من الحصول على عمل، فحتماً هناك من يوظفهم، حيث يفضل أرباب العمل توظيف الأطفال لأنهم "أرخص" من نظرائهم الكبار ويشكلون قوى عاملة مطواعة لا تسعى لتنظيم نفسها لتحقيق الحماية والدعم كما يفعل الكبار من خلال نقابات العمال. وهناك سبب رئيسي لتوظيف الأطفال، يتعدى الأسباب الاقتصادية، ألا وهو سهولة إدارة الأطفال لأنهم أقل وعياً بحقوقهم، وأقل إثارة للمشاكل ومطوابعين وأكثر ثقة وأقل احتمالاً للتغيب عن العمل. وبالتالي، تلعب منظمات أرباب العمل دوراً هاماً في توعية أعضائها حول التشريعات المتعلقة بالعمل لضمان تطبيق القوانين وكذلك مخاطر عمل الأطفال وتأثيرها الضار على الأطفال.

ومن البديهي على نطاق واسع حقيقة أن تقتضي مكافحة عمل الأطفال بناء تحالف واسع النطاق بين جميع المنظمات والجهات الاجتماعية الفاعلة الملتزمة بمكافحة هذه الظاهرة والقضاء عليها، والشريك الأساسي في هذا التحالف هو الحركة النقابية، والتي منذ تشكيلها دأبت على منع عمل الأطفال وتحديد الحد الأدنى لأعمار العاملين. فالنقابات هي حليف طبيعي للقوى التقدمية التي تسعى لمكافحة عمل الأطفال. ويلاحظ هنا في هذا الصدد أنه حيثما كانت نقابات العمال قوية ومنظمة تنظيماً جيداً، تتراجع ظاهرة عمل الأطفال. كما أنه حيثما كانت النقابات ضعيفة أو غائبة تماماً، تستشري وتتزايد ظاهرة استغلال الأطفال. وفي الواقع، هناك ترابط بين العوامل التي تؤدي إلى غياب النقابات العمالية ووجود ظاهرة عمل الأطفال. فعلى سبيل المثال، تنامي في القطاع غير الرسمي وفي العديد من الاقتصاديات ظاهرة تشكل تحدياً لنقابات العمال، وتتمثل في صعوبة تنظيم ومتابعة الأعضاء نظراً لعدم وجود عقود عمل رسمية ووجود علاقة عمل غامضة، وفي كثير من الأحيان عدم وجود صفة قانونية لأرباب العمل، وهذه العوامل نفسها تسهم في عمل الأطفال، لكنها ليست الوحيدة.

ما هي طبيعة ومدى مشكلة عمل الأطفال في الأردن؟

أجرت دائرة الإحصاءات العامة والوحدة الإحصائية لعمل الأطفال في منظمة العمل ~~SYMPDOC~~ مسحاً أسرياً وطنياً 2007/2008 ونشر خلال شهر آذار/2009، والذي أشار ~~37760~~ 37760 طفلاً (٪) من الأطفال في الأردن والبالغين ~~1785526~~ 1785526 والذين تتراوح أعمارهم بين 15- هم نشيطين اقتصادياً، و 58 ٪ منهم فوق سن 15 عاماً، يعمل ~~363~~ 363 ٪ في تجارة الجملة والتجزئة، 27 ٪ في الزراعة، 15 ٪ في الصناعات التحويلية. وتراجع النشاط الاقتصادي بصورة كبيرة جداً بين الأطفال الأصغر سناً الذين تتراوح أعمارهم بين 15 عاماً (0.3٪) و 12 و 14 (1.9٪)، وبين الفتيات من جميع الأعمار، وشكل الفتيان ما يقرب من 90٪ من الأطفال العاملين.

ويشكل العمال الأطفال 88 ٪ من الأطفال النشيطين اقتصادياً، فيما تشكل الفتيات 9 ٪ فقط من الأطفال العاملين، ولم يكن هناك فرق كبير بين انتشار عمل الأطفال في المناطق الحضرية والريفية، كما أظهر المسح أن أطفال الأسر الفقيرة والذين أبائهم أقل تعليماً هم أكثر عرضة لعمل الأطفال مقارنة مع الأطفال الآخرين، كما أنهم أكثر عرضة للتسرب من المدرسة.

وهناك عوامل أخرى تدفع نحو التسرب من المدرسة كاحتفاظ الفصول الدراسية ورتابة التدريس التقليدي وكذلك التكاليف المباشرة للتعليم الرسمي والتي تشمل التبرعات المدرسية وتكاليف الكتب والزي المدرسي والمواد التعليمية. وتعد أسباب

الفشل الدراسي والخوف من العقوبة القاسية والتتمتع من الأسباب الشائعة وراء الانقطاع عن الدراسة والدخول إلى سوق العمل. وفي المناطق الريفية، لا تتوافق الإجازات المدرسية مع فترات النشاط الزراعي المكثف، مما يتسبب في غياب أطفال المزارعين عن المدرسة، وبالتالي الفشل والتسرب من المدرسة. وتلعب الخلفيات الثقافية والمواقف الاجتماعية دوراً هاماً، فالكثير من الأسر الفقيرة تعتمد على الدخل الذي يتوفر جراء عمل عدد من أفراد الأسرة من أجل البقاء. وعلى الرغم من أن الأردن قد حقق التكافؤ بين الفتيات والفتيان في الالتحاق بالمدارس في المناطق الريفية، تجبر الفتيات في بعض الأحيان على ترك المدرسة من أجل الزواج المبكر أو لمساعدة أمهاتهن في الأعمال المنزلية أو العمل في المزارع العائلية. كما أن مسافة الذهاب إلى المدرسة مشياً على الأقدام لا تعد أمراً مشجعاً للآباء لإرسال أبنائهم للمدرسة معتبرين أن هذه المسافة غير آمنة عند عدم توفر المواصلات. وكل هذا، مع غياب توعية الوالدين حول عواقب عمل الأطفال، يعد من الأسباب الجوهرية لاستمرار هذه الظاهرة.

وتعد الأعمال الخطرة قضية رئيسية تواجه العمال الصغار، فقد تناولت دراسة لوزارة العمل حول محال تصليح السيارات وورش النجارة في شرق عمان مخاطر الضجيج والضوضاء ووجود مستويات عالية من أول أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكربون في ورشات العمل سيئة التهوية. كما أثبتت الفحوصات الطبية التي أجريت على الأطفال العاملين فيها، شيوخ معاناتهم من أمراض الجهاز التنفسي والأمراض الجلدية، كما أن غياب التنظيم في ورشات العمل يدفعهم للتنقل على الأسلاك والقضبان، وبالتالي تعرضهم للكسور، بالإضافة إلى مخاطر بتر الأطراف بسبب الآلات الدوارة، والتي لم تصمم للاستخدام من قبل الأطفال، فضلاً عن انعدام إجراءات أو معدات السلامة في مكان العمل. حيث وجد أن الأطفال العاملين يتعرضون لإصابات العمل بخمسة أضعاف معدل البالغين. وبالإضافة إلى ذلك، ينحى هؤلاء الأطفال إلى ممارسة العادات الضارة كالتدخين وتناول الطعام في ظروف غير صحية، ويتعرضون لمعاملة مهينة وشتائم وضرب وغيره من أشكال التمييز.

وفي المتوسط، يحصل الأطفال على ما 8475 دينار أردني (دولار أمريكي) شهرياً، أي ربع إجمالي دخل الأسرة تقريباً في الحالات التي يعمل فيها شخص بالغ واحد وطفل واحد في الأسرة. وأشار معظم الأطفال (2%) أنهم يقومون بإعطاء ما يحصون عليه إلى والديهم/أولياء أمورهم، فيما أشارت نسبة كبيرة منهم إلى قيامهم بشراء أشياء لأنفسهم (2%) أو لأسرهم (1%). فيما أشار 5% منهم فقط أنهم يدفعون ما يجنون كرسوم أو لشراء المواد المدرسية.

ما الذي تقوم به الحكومة الأردنية لمعالجة عمل الأطفال؟

يعتبر الحد من عمل الأطفال أولوية وطنية، حسبما أظهرته التعديلات الحكومية على قانون العمل وكذلك التصديق على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الطفل. فقد صادق الأردن على اتفاقية حقوق الطفل في 1999م وفي 1999م اعتمد قانون حماية حقوق الطفل، وزيادة التعليم الإلزامي لمدة عشر سنوات لتغطية الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 16 عاماً، ورفع الحد الأدنى لسن العمل من 13 إلى 16 سنة.

كما صادق الأردن على اتفاقية منظمة العمل الدولية 138 في 1998م، والاتفاقية 82 في 2000م. ويحظر قانون العمل تشغيل الأطفال دون سن 16. ويفرض غرامات على المخالفين من أرباب العمل وتتضاعف الغرامة إذا تكررت المخالفة. وفي 1999م اعتمد الأردن قائمة 29 مهنة من المهن الخطرة التي تحظر على الأطفال دون سن 18. وتمت مراجعة هذه القائمة خلال شهر نيسان 2014م. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد الأردن الإطار الوطني للحد من عمل الأطفال خلال شهر آب 2011م، كخطة عمل وطنية للتصدي لعمل الأطفال في جميع أنحاء المملكة.

وهناك أطر وسياسات أخرى تعالج أسباب وعواقب عمل الأطفال كما يلي: الإستراتيجية الوطنية للحد من الفقر، والإستراتيجية الوطنية للتشغيل، وخطة العمل الوطنية للطفولة، وصندوق المعونة الوطنية، والإستراتيجية الوطنية وخطة العمل لمكافحة الاتجار بالبشر ومبادرة مدينة صديقة للأطفال في أمانة عمان الكبرى.

ما الذي تقوم به منظمة العمل الدولية لدعم الجهود الوطنية الرامية لمكافحة عمل الأطفال في الأردن؟

لطالما كان الأردن رائداً في المنطقة في التصدي لعمل الأطفال، فمن خلال التمويل السخي من قبل وزارة العمل الأمريكية، دعمت منظمة العمل الدولية البرنامج الوطني للحد من عمل الأطفال 2007-2009 والذي مهد الأرضية من خلال زيادة التوعية وبناء القدرات بالتنسيق مع جميع الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك الحكومة، وخاصة وزارة العمل من خلال وحدة

عمل الأطفال فيها، والشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني. كما دعمت منظمة العمل الدولية تطوير الإستراتيجية الوطنية للحد من عمل الأطفال التي وفرت الأساس للإطار الوطني للحد من عمل الأطفال والمسح الوطني حول عمل الأطفال.

وفي السنوات الأخيرة، تم تفعيل ثلاثة مشاريع حول عمل الأطفال في الأردن، تحظى جميعها بدعم من خلال التمويل المقدم من وزارة العمل الأمريكية، فمشروع منظمة العمل الدولية، بعنوان "نحو الأردن خال من عمل الأطفال" هو جزء لا يتجزأ من البرنامج الوطني للعمل 2017 2023 ، ويضمن الحصول على الخدمات والخبرات والتجارب المتاحة من خلال المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في الدول (RQAAS) ومقره بيروت، لبنان، وكذلك مقر المنظمة في جنيف، سويسرا. ويركز المشروع، الذي أطلق رسمياً في أواخر 2012 ، على الأنشطة الداعمة للمستويات السياسية والمؤسسية، بناء على البرنامج الوطني السابق، وكذلك نتائج المشروع (CELEB) مكافحة استغلال عمل الأطفال من خلال (CELEB) 2008 2012 ، والذي يقدم الدعم لإعادة إنشاء اللجنة الوطنية للحد من عمل الأطفال (NOCN) لتعزيز الملكية الوطنية والمؤسسات في مكافحة عمل الأطفال والإشراف على صياغة الإطار الوطني للحد من عمل الأطفال.

ويتم تنسيق المشروع مع Save the Children International. المنظمة الدولية لإنقاذ الطفل ويعنوان مستقبل واعد: الحد من عمل الأطفال في الأردن من خلال التعليم وسبل العيش المستدامة"، حيث يركز المشروع على الأنشطة المباشرة مع الأطفال وأسرهم لتوفير التعليم والتدريب على سبل العيش، وبناء نظم مجتمعية لحماية الطفل وإجراء المزيد من البحوث والمساهمة في الأنشطة على مستوى السياسات.

ويتمثل الهدف الرئيسي لمشروع منظمة العمل الدولية في دعم الشركاء الوطنيين في تنفيذ الإطار الوطني للحد من عمل الأطفال على أرض الواقع، بما في ذلك من خلال تعزيز التكامل والترابط بين نظم الرصد من مختلف الجهات المعنية، كدائرة التفتيش في وزارة العمل ووزارات التربية والتعليم والتنمية الاجتماعية، ومركز الدعم الاجتماعي ماركا، والمجلس الوطني لشؤون الأسرة ومؤسسة نهر الأردن. وهذا من شأنه الإسهام في الحد من الازدواجية في الجهود والموارد وتعزيز نظم الرصد المصممة لدعم الطفل وحماية الأسرة في الأردن. وتحظى عملية تكامل البيانات بمزيد من الدعم من قبل منظمة العمل الدولية من خلال تصميم قاعدة بيانات وطنية لعمل الأطفال والتي أطلقت في شهر 3/2013 ، والتي تضم مدخلات من وزارات العمل والتربية والتعليم والتنمية الاجتماعية، لتعزيز إدارة ورصد وتتبع حالات عمل الأطفال.

ونظراً للتعقيدات التي ترافق الإطار الوطني للحد من عمل الأطفال، تتولى منظمة العمل الدولية أيضاً دعم تنفيذ أنشطة ريادية في 2013 تتعلق بالإطار ونظامه المتبع في إحالة قضايا عمل الأطفال وإدارة هذه القضايا، التدبير العلاجي للحالات، وذلك في عدد من البلديات في ثلاث محافظات عمان والمفرق والزرقاء. ضمت الجهات الفاعلة المعنية في حالة الإحالة والإدارة لتسهيل الخبرة العملية وتطوير نظم الدعم الفعال والمواد التي قد تؤدي إلى مراجعة مستقبلية للسياسة. وتوفر هذه الأنشطة الريادية فرص اختبار أداء وفاعلية قاعدة بيانات عمل الأطفال، وتعزيز هذا النظام على مدار السنة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تركيز المرحلة الثانية من التطوير إدماج الشركاء الآخرين في النظام لضمان تغطية وتأثير أوسع في إدارة القضية التي يتم إحالتها.

وتعد عناصر تطوير وتعزيز الشراكات والشبكات بين الجهات المعنية من المجتمع إلى المستويات الدولية، عناصر حاسمة في عمل منظمة العمل الدولية، وسيشمل ذلك أيضاً وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية العاملة في الأردن، فالحد من عمل الأطفال عبر مجموعة واسعة من القطاعات، وتعدد أسبابها وعواقبها، يتطلب استجابة متعددة ومنسقة بين القطاعات. وتجسد اللجنة الوطنية للحد من عمل الأطفال مثل هذه الاستجابة الشاملة لتشمل الوزارات الحكومية المعنية والشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني، فضلاً عن وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية. كما تعهدت منظمة العمل الدولية بتضمين الدعم المقدم لتنفيذ الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية 2013 2017.

تجدر الإشارة إلى أن مشروع مكافحة استغلال عمل الأطفال من خلال (CELEB) " قد انتهى في شهر تموز/يوليو 2012 ، إلا أن مشاريع منظمة العمل الدولية ومنظمة إنفاذ الطفولة الدولية حول عمل الأطفال تتواصل بتنسيق وثيق لتقديم دعم كبير إلى الأردن للوفاء بالتزامه نحو حماية الأطفال من مخاطر عمل الأطفال، ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية في ضمان استدامة النظم والهياكل والقدرات ضمن السياق الأوسع لحماية الطفل والأسرة.

ما هو اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال؟

أطلقت منظمة العمل الدولية اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال في 2002 لتكريز الاهتمام العالمي على مدى انتشار ظاهرة عمل الأطفال في العالم، والعمل على بذل الجهود اللازمة للقضاء على هذه الظاهرة.

ففي الثاني عشر من حزيران من كل عام، الذي يصادف اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال، تجتمع الحكومات وأرباب العمل ومنظمات العمال والمجتمع المدني، فضلاً عن الملايين من الناس من مختلف أنحاء العالم، لتسليط الضوء على محنة الأطفال في أماكن العمل وما يمكن القيام به لمساعدتهم.

وفي 2013، سيكون شعار اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال "لا لعمل الأطفال في العمل المنزلي/خدمة المنازل". حيث تقدر منظمة العمل الدولية أن 1 مليون طفل ينخرطون في العمل المنزلي بأجر أو بدون أجر في منزل طرف ثالث أو صاحب العمل، وهم عرضة للاستغلال، وغالباً ما يتم إخفاء أعمالهم عن العامة، ويتم عزلهم، وقد يعملون بعيداً عن منزل العائلة. كما تتواتر القصص حول إساءة معاملة الأطفال في العمل المنزلي وهي شائعة جداً، وفي اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال للعام 2013، تدعو منظمة العمل الدولية إلى:

- إصلاحات تشريعية وسياسية تضمن القضاء على عمل الأطفال في العمل المنزلي وتوفير ظروف العمل اللائق والحماية المناسبة للعمال الصغار في مجال العمل المنزلي ممن بلغوا السن القانونية للعمل.
- دعوة الدول الأعضاء في المنظمة على التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية 189 بشأن العمل اللائق لعمال المنازل وتنفيذها جنباً إلى جنب مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية حول عمل الأطفال.
- العمل على بناء حركة عالمية لمكافحة عمل الأطفال وبناء قدرات منظمات عمال المنازل لمعالجة عمل الأطفال.

ومن المهم ملاحظة إدراج قضية الأعمال المنزلية ضمن تعريف عمل الأطفال المنزلي، وربطها بعناصر ساعات العمل والمخاطر وتداخل القيام بالأعمال المنزلية مع حصول الطفل إلى التعليم والحقوق الأساسية لأنشطة الطفولة.

وبمناسبة اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال في الأردن هذا العام، ستركز اللجنة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال اهتمامها على جميع أشكال عمل الأطفال وستقوم بتنظيم مؤتمر صحفي بتاريخ 11 حزيران 2013 في فندق الرويال في تمام الساعة 11:00 لإطلاق الأنشطة الريادية للإطار الوطني للحد من عمل الأطفال رسمياً، وعرض شريط فيديو جديد أنتج بدعم من منظمة العمل الدولية لإظهار تطبيق الإطار الوطني للحد من عمل الأطفال على أرض الواقع. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم عقد المؤتمر الوطني الأول للطفولة حول موضوع عمل الأطفال في المركز الثقافي الملكي في الفترة 18 و 19 حزيران 2013، لضمان إسهام الأطفال، بما في ذلك الأطفال العاملين والأطفال العاملين سابقاً في النقاش الوطني حول الحد من عمل الأطفال، حيث سيتم طرح وجهات نظرهم ومطالبهم على شكل إعلان يتم تقديمه إلى صناع القرار والذين تمت دعوتهم للحضور بتاريخ 19 حزيران 2013 للاستماع للأطفال والتعامل معهم.